

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

الديمقراطية التعبيرية؛ القومية الاجتماعية والمدارس الأخرى

2

إنتاج عصرية، وفي مجتمع المستقبل، هي عملية لا تقوم إلا تحت مظلة نظام ينظم علاقاتها بالعمليات الأخرى. فكل عمليات الإنتاج تحتاج إلى نظام قومي عام يشملها ويشمل كل المصالح الأخرى. والدولة القومية هي هذا النظام العام!

بكلام آخر، إن العملية الإنتاجية الحديثة التي وصفناها بالتعقيد والضخامة، تقتضي، في ذاتها، حجما هائلا من المعارف والتقنيات، وكذلك في عاقتها بعملية الإنتاج الأخرى ومجموع الإنتاج القومي العام، وبأسواق المساومة الخارجية والمزاجمة الدولية.

كل هذا يقتضي دورا رائدا للدولة في ميادين المعارف والتجارب والأبحاث والتنظيم الدقيق، لا يقدر أن يقوم به الأفراد ولا المؤسسات العادية. وكل هذا يقتضي حكما تنظيميا قوميا دقيقا ومؤسسات قومية قادرة.

فكلما تطَوّر الإنتاج وزاد حجمه كلما تطورت مصالِح المجتمع الحيوية. الأمر الذي يقتضي حضورا كثيفا وتمييزا للدولة. وكلما زادت عمليات الإنتاج الكبرى احتاجت إلى مزيد من التخطيط والبحث والتنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي.

وحتى تستطيع الدولة القيام بهذا الدور الخطير، وجب إيجاد نظام جديد ومؤسسات جديدة، وأشكال تنظيمية جديدة لا تكفي للعمل على تسوية الأوضاع الاجتماعية والمجتمعات البشرية المتخلفة بلعبة دور الحكم بين القوى المتنازعة على الزروة والرأسمال ووسائل الإنتاج، بل تكون قادرة على سد حاجيات الإنتاج الحديث المتطور. لذلك لا يمكن الركون، مستقبلا، إلى نظم «تمثيلية» بليدة لا تأخذ في الاعتبار مقتضيات الحاجيات المتزايدة يوما بعد يوم.

ثالثاً.. بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التعبيرية

بعد الحرب العالمية الثانية نشأت ديمقراطية إقطاعية في بلدان العالم الثالث هي تركات الاستعمار الأوروبي المنحسر، ولم يطل الزمن قبل أن يظهر عجز هذه الديمقراطيات عن تأمين استقرارها السياسي واستقرار مجتمعاتها.

وتحت مظلة الصراع الدولي على مناطق نفوذ العالم حصلت اضطرابات في هذه الدول أخذت شكل انقلابات عسكرية، وانفاضات شعبية: الشرق الاشتراكي يغذي هذه الانتفاضات انسجاما مع ايدولوجيته الثورية الأممية في محاولة لمحصارته الغرب الرأسمالي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتوشل بدوره الانقلابات العسكرية من أجل تأمين الاستقرار السياسي لهذه الدول المضطربة ضمن استراتيجيته الاستعمارية، لإدراكه أن هذه المؤسسات المسماة بالديمقراطية غير قادرة لوحدھا على تأمين استقرارها السياسي المنشود.

هكذا نشأت أنظمة اشتراكية منجبة في سياستها نحو الكتلة الشرقية سابقا، وأنظمة عسكرية منجبة نحو الغرب، وأنظمة اشتراكية/عسكرية راوحت بين الشرق والغرب في ما دُعي بالحياد الإيجابي.

نقد النظام الديمقراطي الليبرالي:

لم يتمكن النظام الديمقراطي التمثيلي، في البلدان التي تبنته من تكيف أحوالها ولا من استيعاب التطورات الاقتصادية والاقتصادية المتلاحقة، بل أثبت عجزه حتى في البلدان الأكثر ديمقراطية والأكثر تطورا في العالم.

يقول سعاده عام 1938:

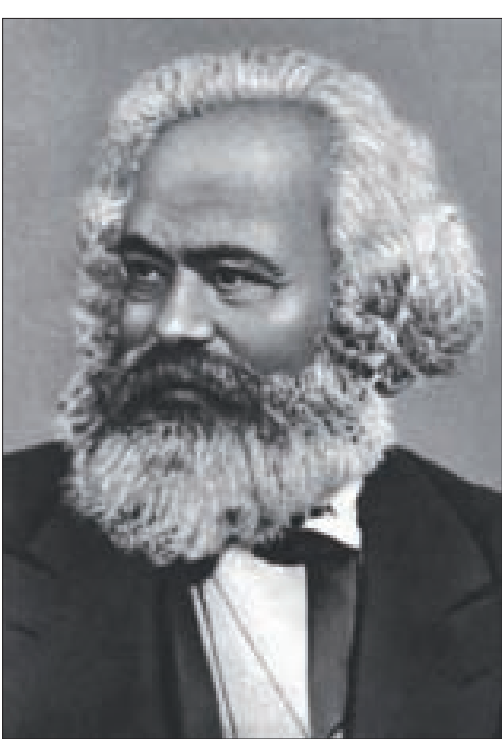
«إن هذه الحالة التي تتخبط فيها الأمة السورية اليوم لا تفع في إنقاذها منها النظم البرلمانية التي تزيد على سونها سوءا، وعلى تفككها تكفكا، وعلى اتجاهاتها اللاقومية المتباينة اتجاهها قوميا متباينا»^(٦).

ففي هذا النظام تكون السلطة السياسية، أي الدولة، مغلقة للإرادات الشعبية الحكومية بقوى اجتماعية واقتصادية وعسكرية حاضرة في المجتمع، هي قوى الإقطاع المالي والطائفي والقَبلي، وقوى الإيرادات الأجنبية النافذة إلى هذا النظام من خلالھا. وقد رأى المفكر القومي هنري حاماتي أن هذا النظام يقوم على مبدأ «تمثيل» الحالات الراهنة، لا تطورها، بحيث تكون السلطة السياسية «الانعكاس» الأتقي والأمثل لأحوال المجتمع وأوضاعه ومتاعبه. وما قيام العدالة والحرية التي يغري الناس بها سوى «عدالة» هذا التمثيل و«حرية» هذا التمثيل... إنه نظام التعادق بين السلطة السياسية العليا في الدولة، وبين مراكز القوى الوضعية المتمركزة في أوضاع المجتمع، وبفضل هذا التعادق تكون السلطة السياسية تابعة لمراكز القوى الوضعية بل مجسدة لمصالحھا وعجزت لوحدھا»^(٧).

ثم إن هذا النظام يسهل للإقطاعيين والرأسماليين، في الشرق كما في الغرب، على حد سواء، جني ثروتهم الفاحشة من أسهل الطرق وأقصروھا، ويفتح الباب واسعاً أمام الديماغوجيين والانتهازيين الذين يستغلون الشعب، التسليم الطوية، بحظائباته البليغة ومناوراتھم السياسية والأعبهيم الدونكشوتية.

ولذلك ميّز سعاده بين الديمقراطية والبرلمانية، مستغرباً هذا الدمج بينهما إلى درجة أن أصبح النظام البرلماني مرادفاً للديمقراطية.

فالبرلمانية، برأيه، هي شكل من أشكال الديمقراطية ولكنها ليست الديمقراطية بعينھا لأن الحكم القائم على الثقة المطلقة هو أيضاً حكم ديمقراطي وإن لم يكن برلمانياً. فالثقة المطلقة هي أساس ديمقراطي إذ تتجلى فيها إرادة الشعب أو إرادة المبادئ العامة العائدة لخير الأمة مع وجود الثقة التامة بمن يمثلھا. «فقد يعطى الشعب حكومة واحدة معيّنة انتدابيا مطلقاً يسلم فيه إليها حق فعل ما تراه مناسباً لخير الأمة وارتقائھا، لأنه يثق بها ثقة مطلقة. إذ لا يجوز أن يقوم الحكم المطلق إلا على



ماركس

أكثرها، والتي تقرض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. أمليْن أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية ـ سياسية تعنى بعموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

لقد احتل مصطلح الديمقراطية حيزاً واسعاً في الفكر السياسي والاجتماعي، إلا أنه لم يرسُ على تحديد موحد، ذلك أن الديمقراطية، من حيث هي نتاج للفكر، فهي مرتبطة بشروط الواقع ومضامينه الثقافية – التاريخية. من هنا جاءت المدارس المتعددة في الديمقراطية. والديمقراطية التعبيرية هي إبداع القومية الاجتماعية التي أرسى قواعدها الزعيم سعاده.

الدكتور علي حمية قارب موضوع الديمقراطية التعبيرية ببعء موضوعي مقارن. وكانت مقارنته تصبُ في الحاجة إلى إرساء قواعد ديمقراطية تحمي المجتمعات والأفراد في عصر الطغيان الأحادي للعوالمه.

1

د. علي حمية

ثانياً.. لزوم الدولة للمجتمع ودورها

هل الدولة لازمة للمجتمع؟ وهل وجودها مرتبط بحادثة اجتماعية معينة لا تلبث أن تزول بزوالها كما ذهب ماركس؟ أم أنها شأن ثابت من شؤون المجتمع الإنساني، ملازمة له كما اعتقد سعاده؟

بين ماركس وسعاده لقد وضع سعاده تحديده للدولة، لجهة دورها ووظيفتها وأهميتها للمجتمع، بعد أن أصبحت لديه مبادئ السياسة المركزية إلى فلسفته الاجتماعية⁽¹⁾ ومنهجه والتفكير في مجمل التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في العالم وفي بلاده طبعاً.

وفي تعليقه لشؤون الدولة كما مر معنا سابقاً، اعتبر سعاده أن الدولة ظهرت «بعامل الحياة الإنسانية»⁽²⁾.

وهذا يعني أن وجودها وتطورها، تاريخياً، ارتبطا بوجود الجماعة البشرية وتطورها، وهي ملازمة للمجتمع الإنساني، منذ أيام الاستعباد، حيث ظهرت «الفوارق الاجتماعية»، واستمر في الحاضر وكذلك في المستقبل! وعليه، فالدولة، غير مرتبطة في نشوئها وتطورها، بظاهرة عابرة من فواهر الاجتماع الإنساني لا تلبث أن تزول بزوالها، لأن وجودها مرتبط بوجود الحياة الإنسانية على هذه الأرض. ولذلك فهي لازمة للمجتمع، ودورها مضطرد في الحياة المعاصرة، وفي المستقبل.

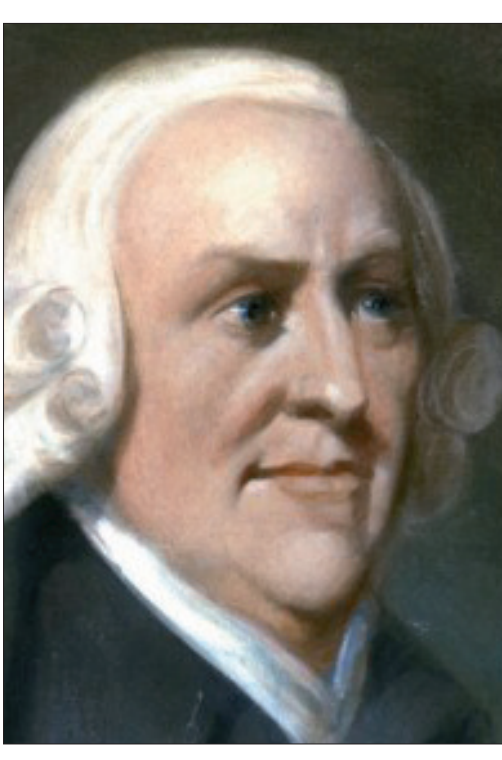
عندما ربط ماركس مصير الدولة بالطبقة البرجوازية واعتبرها معبّرة عن مصالحها الطبقية لذلك في تزول بزوالها، ارتكز في تحليله إلى متغير هو الطبقة البرجوازية، في حين ارتكز سعاده عندما اعتبر الدولة شأنًا ثابتًا سابقًا على ظهور البرجوازية، إلى ثابت، لا متغيّر، هو وحدة الحياة!

وفي حين اعتبر ماركس وجود الطبقة واقعاً موضوعياً، يمكن التماسك عليه، اعتبره سعاده وضعا رامياً لا متغيراً لا يمكن الارتكاز إليه، وهذا الاختلاف في نظرة كل من الرجلين إلى الدولة، مرّه إلى منهج كل من ماركس وسعاده في النظر إلى قضايا الحياة والوجود والمصير. فبينما يترنكز ماركس، وفق منهجه، في الواقع المتغيرة، يترنكز سعاده وفق منهجه، أيضاً، في الحقائق الثابتة الكائنة في وحدة الحياة!

لقد تطورت دور الدولة تاريخياً طبقاً لتطوّر الحياة الاجتماعية، من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى عصر. ففي المجتمعات الأوروبية، بخاصة في المرحلة الانتقالية من عهد الإقطاع إلى البرجوازية، كانت الدولة دولة الأمن (Etat – gendarme)، لأن دورها اقتصر على حفظ الأمن وتطبيق القانون، غير أنه بعد الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها أوروبا إثر الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أخذت الدولة على عاتقها دوراً آخر ألا وهو دور الخدمات (L. Etat de services). فقد أوجبت الانقلابات الاجتماعية الجديدة في البلدان الصناعية، فرنسا وألمانيا وبريطانيا، تدخلا من قبل الدولة لتحسين ظروف الحياة والخدمات الاجتماعية لملايين السواعد العاملة، خصوصاً في الصناعة، وتأخذ الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، دوراً ثانياً ألا وهو دور الحكم (L. Etat –arbitrer) في النزاعات بين الأفرقاء، أرباب العمل والعمال، في محاولة لمواجهة الإزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن صراع مصالح الفئات والطبقات.

إن نظام الطبقات الرأسمالي الذي صنّف المجتمع إلى طبقة عليا هي الرأسمالية، وطبقة وسطي هي المهنية الحرة، وطبقة سفلى هي العاملة، لم يكن نظاما صالحا للبقاء، لأن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي نتجت منه، أحدثت ولا تزال تحدث، حيثما بقي هذا النظام تحتج تشتجات واضطرابات شديدة تحفز العقول على ابتغاء نظام جديد للمجتمع الإنساني، يزيل تلك التشنجات والاضطرابات، ويفسح المجال لتفاعل بينى الحياة وقويها، ويجعلها صالحة للإنسان ومصالحه النفسية والمادية⁽³⁾.

لقد اضطرت الدولة في الأنظمة الديمقراطية الغربية، اضطراراً لا اختياراً، إلى أن تلعب دور الحكم، فقيل تنكّتها لهذا الدور كانت دولة الطبقة البرجوازية المالكة للثروة ووسائل الإنتاج، والمشرّعة لنظام الطبقات الرأسمالي، وهكذا ما صنّف ماركس إذ اعتبر الدولة دولة الطبقة



آدم سميث

البناء

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

الديمقراطية التعبيرية؛ القومية الاجتماعية والمدارس الأخرى



والفكر السياسي، كل فكر سياسي، إما يوافق عوامل تطور هذا المجتمع أو يعارضها، فإذا كان يوافقها يكون عامل قوة وتطور لهذا المجتمع، وفي الحالة الثانية، فإنه يقع عوامل التطور. والقدرات الحاكمة في بعض المجتمعات كانت جيدة النظام، وفي بعضها الآخر فاسدة النظام.

ففي أوروبا القرون الوسطى مثلاً، كانت الأنظمة السياسية تمنع التطور.لقد كانت أنظمة فاسدة، فلم تنتج تطورا اجتماعيا سياسيا اقتصاديا يُذكر.

فالأنظمة، تطورا أو تخلفاً، تكون على نسبة مبادئها السياسية، والمبادئ السياسية لهذا النظام أو ذاك تكون صالحة أو فاسدة، فنظام الحكم يرتبط ببعادئ؛ ونظام الحكم الجيد يعني أن مبادئه جيدة.

نخلص مما تقدّم إلى تقرير ما يلي:

إن النظام الديمقراطي التمثيلي يقوم على مبدأ تمثيل أحوال المجتمع بحيث تكون السلطات السياسية انعكاسا مباشرا لأحوال المجتمع وأوضاعه ومتاعبه. وهو نظام تتعاقد فيه السلطات السياسية مع مراكز القوى المتمركزة في أوضاع المجتمع على قاعدة تبادل المنافع والخدمات.

هو نظام تعطّل فيه الفعل السياسي الحر واتشلت يد الدولة فلم يتمكن من تكيف أحوال المجتمع ولا من تحرير الدولة من ضغوطات القوى الوضعية المتمركزة في بور الإنتاج.

إن الفارق الأساسي بين النظام الديمقراطي التعبيري والنظام الديمقراطي التمثيلي يتطل في ميادين أساسين: الأول، إبقاء الفرق واضحاً بين السياسة والإجتماع. «إنه لخيال بديع، في نظر غيري، وخيال سخيف في رأيي أن يكون كل فرد من أفراد المدينة (الأمة) المعترف بهم شرعيًا فعليًا في إدارة الدولة. إن المدينة الثورية ظلت محافظة على الفرق بين السياسَة والاجتماع وأضحاً. وهذا الفرق هو ما مكن الدولة من اطراد تقدّمها»⁽¹²⁾. لذلك فإن العطل السوري الذي وصفه سعاده بالرافعاتية «اكثف من التجربة الإغريقية للحكم الشعبي، بواسطة الشعب أجمع، بالمشاهدة»^(١3).

الفارق الثاني: إرساء البناء الأعلى للدولة على قاعدة التعبير عن الإرادة العامة لا على قاعدة تمثيل الإيرادات العامة.

أما الوصف العلمي والقانوني لهذا النظام كما حدّده المفكر هنري حاماتي فهو نظام ديمقراطي تعبيرِي رئاسي. ويقصد سعاده بالسياسة الدولة ومؤسساتها القومية العليا، بوصفها المعبّرة عن الإرادة القومية العامة، والمظهر السياسي الحقوقي للامّة.

وبالاجتماع: الشعب في متحداته المحلية، الصغرى والوسطى، في القرى والمدن والأرياف. فإذا كانت المؤسسات القومية العليا تعنى بمصالح الإرادة والسياسة والتخطيط والتنظيم على المستوى القومي العام، فإن لجان المديريات ومجالس المنفذيات في المناطق تعنى بقضايا التنمية المحلية، في البلدات والمدن ومراكز التجمع البشري والإنتاجي. فالديمقراطية التعبيرية تستطيع أولاً، أن تؤمن حضور الدولة، في عمليات الإنتاج المستقبلية. وذلك باستيعابها للتطورات المستجدة على صعيد الإنتاج الكبير وموآكتبها للتغيرات الدولية، على صعيد المنافسة الاقتصادية وفتح الأسواق الخارجية.

والديمقراطية التعبيرية تستطيع ثانيًا أن تحرر آلة الحكم، أي الدولة، من أحوال المجتمع الضاغطة. فيصير العامل السياسي عاملا قائداً وموجّها في المجتمع، وتستطيع أيضاً أن تعيد تنظيم المجتمع على أساس قواد المنتجة، وأن تنتمي إنتاجية هذه القوى.

والديمقراطية التعبيرية تستطيع ثالثًا تأمين الاستقرار السياسي المتطل في قيادة الفئة المؤهلة، التي انشقت وتحرّرت كليًا من القوى الوضعية المتمركزة في المجتمع، وتسلحت بقوى المعرفة والإيمان والبطولة والمناقب.

مراجع

- ↑ لم أشأ هنا عرض القواعد الفكرية للفلسفة القومية الاجتماعية حتى لا نخرج عن موضوعنا الأساسي
- ↑ المتحور حول فلسفة نشوء الدولة بعامة والقواعد السياسيةللنظام القومي الاجتماعي وخاصة، على أن أعود إلى هذا الموضوع في مناسبة أخرى.
- 1 2 نشوء الأمم،ص١04.
- ↑ سعاده، الآثار الكاملة، الجزء 155،
- ↑ وقد وصف أحد المفكرين القوميين هذا النظام «بالنور الجديد» وقال: «إن سورية تستطيع أن تكون مطع النور الجديد للعالم مرة أخرى بإنشائها النظام الملطي للحكم الذي يصيح أنموذجًا للأمم تنسج على منواله وتبني على مقاله»⁽¹¹⁾.
- ↑ تاريخياً، لقد مرّ كل مجتمع تقريباً في مراحل عدة، من المشاع إلى الاستعباد إلى النبالة إلى الإقطاع إلى البرجوازية.
- ↑ غير أن لكل مجتمع عوامل تطوُّره التي تتشابه أو تختلف مع عوامل تطور أي مجتمع آخر.

^[1] لم أشأ هنا عرض القواعد الفكرية

^[2] لا نخرج عن موضوعنا الأساسي

^[3] المتحور حول فلسفة نشوء الدولة بعامة والقواعد السياسيةللنظام القومي الاجتماعي وخاصة، على أن أعود إلى هذا الموضوع في مناسبة أخرى

^[4] نشوء الأمم،ص١04

^[5] سعاده، الآثار الكاملة، الجزء 155،

^[6] وقد وصف أحد المفكرين القوميين هذا النظام «بالنور الجديد» وقال: «إن سورية تستطيع أن تكون مطع النور

^[7] الجديد للعالم مرة أخرى بإنشائها النظام الملطي للحكم الذي يصيح أنموذجًا للأمم تنسج على منواله وتبني على

^[8] مقاله»[11]

^[9] تاريخياً، لقد مرّ كل مجتمع تقريباً في مراحل عدة، من المشاع إلى الاستعباد إلى النبالة إلى الإقطاع إلى البرجوازية

^[10] غير أن لكل مجتمع عوامل تطوُّره التي تتشابه أو تختلف مع عوامل تطور أي مجتمع آخر